

الاسم: د. حسن صالح أيوب Hasan S. Ayoub
رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية

النولبيرالية، الكليبتوقراطية وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني

مقدمة

يقول أمارتيا سن في تعريفه للديمقراطية بأن المسألة الأكثر أهمية في القرن الواحد والعشرين هي مسألة الديمقراطية، بينما السؤال المحوري في قضية الديمقراطية هو ليس فيما إذا كانت الديمقراطية تلائم هذا البلد أو ذاك أو هذه الدولة أو تلك، بل في كيفية جعل الدولة أكثر ملائمة بالديمقراطية¹؛ أي من خلال ديمقراطيتها باعتبار أن الديمقراطية أضحت قيمة كونية. إلا أن التسليم بكون الديمقراطية قيمة كونية لا يعني بأن ثمة إجماع كوني بشأنها، إنما لوجود عدد كبير جدا وكاف من الشعوب والدول التي تأخذ بها باعتبارها قيمة كونية. وربما يأتي التحفظ على فكرة القيمة الكونية من أن الديمقراطية في عصر العولمة أخذت هذا البعد الكوني ارتباطا بمتغيرات النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الذي اتخذ اتجاهها مكثفا نحو الديمقراطية ما بعد الليبرالية باعتبارها الشكل الملائم تماما لمتغيرات وترتيبات النظام الدولي International Order ما بعد الحرب الباردة.

لم تكن الحالة الفلسطينية بمنأى عن هذا التطور الكوني الجارف. بل إن التدخل الدولي International Intervention المكثف في الاقتصاد-السياسي وإعادة البناء الاجتماعي الفلسطيني يأتي في إطار النزعة الجديدة للتدخل الدولي **الذي يعكس إرادة دولية للحكم to govern ولتحويل المجتمعات Transforming Societies من خلال الجمع بين العون والتدخل السياسي**. إن هذا التدخل هو العامل الأكثر حسما في تحديد خيارات وترتيب علاقات القوة الاجتماعي-السياسية، والسلوك السياسي للفلسطينيين بخاصة العام 2006. فما هي النسخة الفلسطينية من الديمقراطية بأبعادها الاجتماعية-الاقتصادية والتي عمل هذا التدخل الدولي على تشكيلها، ومعها ومن خلالها أعاد بناء المجتمع الفلسطيني؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال علينا أولا أن نقرر فيما إذا كان ثمة ارتباط ضروري بين الديمقراطية والليبرالية وما بعد الليبرالية.

¹Amaratya Sen. (1999). "Democracy as a Universal Value", Journal of Democracy 10.3 (1999) 3-17

الديمقراطية وما بعد الليبرالية

إذا اتفقنا بأن الديمقراطية قد أصبحت قيمة كونية، فإننا بحاجة إلى تعريف الديمقراطية كمفهوم وممارسة في سياقاتها الثقافية والاجتماعية—الاقتصادية المختلفة: فديمقراطيات أوروبا الغربية تقدم نمودجا مختلفا للديمقراطية الليبرالية عن ذلك القائم في الولايات المتحدة الأمريكية من النواحي الاجتماعية والمالية والثقافية. وتختلف الديمقراطيات حديثة العهد في أوروبا الشرقية عن نظيراتها في أوروبا الغربية. والديمقراطية التوافقية القائمة على تقاسم القوة Power-sharing تختلف عن الديمقراطية الأغلبية، ناهيك عن الموروث المفاهيمي للديمقراطية الشعبية كما تقدمها اللينينية.

وبالرغم من أننا يمكن أن ننظر إلى الديمقراطية باعتبارها مفهوما قيميا، وربما أيديولوجيا، لكنها من الناحية الإجرائية تعتبر "توليفة" سياسية تستند إلى نمط معين من العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وهو ما يحدد الفرق بين ديمقراطية وأخرى. أي أن الديمقراطية لا ترتبط حكما أو بالضرورة بالليبرالية أو ما بعد الليبرالية كعقيدة اقتصادية-اجتماعية. إن المحور الذي تدور حوله الديمقراطية الليبرالية هي ذلك التطابق بين حيز الحرية الاقتصادية وحيز الحرية السياسية. يتبع من ذلك بأن اقتصاد السوق الحر هو شرط للحرية والديمقراطية، وأن الحريات الاقتصادية المتجسدة في السوق تقود مباشرة وبصورة تلقائية إلى نشو الحريات السياسية². بهذا المعنى من الصائب تماما ذلك الادعاء اللينيني بأن الديمقراطية بمضمونها الليبرالي هي الصَدَقَة المثلَى للرأسمالية. فالديمقراطية وجدت تاريخيا لتعند بمبادئ المساواة والحرية بينما تظهر التجربة التاريخية بأن الديمقراطية الليبرالية لا تقود بالضرورة إلى العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، بل إنها تخلق ظروفًا غير مواتية لممارسة الحرية بما تحدثه من تفاوت اقتصادي-اجتماعي. كما أن الافتراض القائل بالانسجام الطبيعي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لا يصمد أمام الواقع.

تتحول الحرية في هذا النظام إلى ممارسة مقتصرة على الفئة القليلة التي تتحكم بموارد السلطة والثروة والمعرفة في ظل تعريف للحرية ينطلق من قيم السوق، وفي نظام لا تتدخل فيه الدولة في المجال العام بما في ذلك عدم تدخلها في عمل قوى السوق. لقد لاحظ "جون ستيوارت ميل" هذا التناقض البنوي في الليبرالية فسعى إلى التوفيق بين مبادئ الحرية (الحيز السياسي)، ومبادئ العدالة والمساواة (الحيز الاقتصادي-الاجتماعي)، فميز بين مجال الحرية الشخصية حيث لا ينبغي للدولة تقييد الحريات

² برهان غليون. (2005). في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية. الجزيرة نت.
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/6/2/>

الفردية/الشخصية، وبين المجال العام الذي يجب على الدولة أن تتدخل فيه بما يكفل مصالح الكل الاجتماعي، وبما يخلق الاتساق بين حريات الأفراد وقيم المجتمع. فهل يتوافر في الحالة الفلسطينية كيانية قادرة أو بوسعها القيام بهذا الدور في ظل بنية الدولة/السلطة الفلسطينية وخصائصها، والتدخل الدولي الكثيف في تشكيل الواقع الفلسطيني؟

(2)

مابعد الليبرالية والكلبيتوقراطية Kleptocracy

إذا سلمنا بأن الكل الاجتماعي ليس حصيلة حساب للفرديات الحرة فيه والتي تعبر عن مصالحها وحريتها في سياق الاقتصاد النيوليبرالي، فإن هذا الكل الاجتماعي هو كيان أكبر من حاصل جمع الفرديات، ويختلف نوعياً عنها. أي إن المصلحة العامة التي تعني في هذا الإطار وجود نظام اجتماعي-اقتصادي يجسد قيم المساواة والحرية والعدالة لها منطقتها الخاص والجمعي، وأفضل ما يمكن أن تقدمه وصفات الديمقراطية ما بعد الليبرالية خاصة في العالم الثالث هو تعزيز وتمكين النظم الكلبيتوقراطية. يعرف معجم ويبستر النظام الكلبيتوقراطي بأنه حكومة الذين يسعون بشكل أساسي للمكانة والمكسب الشخصي على حساب المحكومين³. بينما يقول معجم كامبريدج بأنها النظام الاجتماعي حيث يجعل القادة السياسيين من أنفسهم أثرياء وذوي نفوذ من خلال سرقة بقية الشعب⁴. ويعرفها المعجم الحر بأنها النظام حيث المسؤولين السياسيين فاسدين ويسعون للإثراء⁵. هذا ويرتبط المفهوم بأشكال محددة من النظم السياسية رغم أنه لا يقتصر عليها حصرياً، وهي الأنظمة الديكتاتورية، والأوليغارشية، والطغم العسكرية، والأوتوقراطيات. تبدو هذه القائمة من النظم السياسية مرتبطة بالعالم النامي حيث يستشري فساد "النخب" الحكومية والسياسية والحزبية.

إلا أن هذا الترابط لم يعد صحيحاً في عصر العولمة ما بعد الليبرالية. فإذا كانت النظم "النهابة" predatory عموماً ومنها الكلبيتوقراطية تتميز بوجود نخب تقوض الديمقراطية وحكم القانون، وتتحكم بالأصول الاقتصادية والمالية في أية دولة وتراكم الثروة بفعل ذلك، فإن هذا النظام بات معولماً. السمة المحورية لهذا النظام هو انه **يعمل على تأمين المخاطر، بينما يخصص المكاسب والأرباح**⁶: فالمغانم الناتجة عن الاقتصاد والتبادلات المالية في السوق تتحكم بها ولفائدتها الخاصة قلة من السياسيين

³ <https://www.merriam-webster.com/dictionary/kleptocracy>

⁴ <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/kleptocracy>

⁵ <http://www.thefreedictionary.com/kleptocracy>

⁶ Natalie Duffy and Nate Sibley. (2016). *Five Myths About Kleptocracy*, The Washington Post,

وحلفاءهم في قطاع الأعمال الخاص. ستجد على سبيل المثال بأن نظام كليبتوقراطي لا يجد موارد تخصص لتطوير الجهاز التعليمي، بينما يخصص ملايين الدولارات لبناء قصر لرئيس الدولة. لقد لعبت عمليات إعادة الهيكلة المرتبطة بالنظام النيولبرالي، والتجارة الحرة وحرية تنقل رؤوس الأموال دورا كبيرا في تحويل النظم "النهابة" إلى شبكة معولمة من قوى السوق والحكومات التي تنهب شعوبها وتثري قواها الاقتصادية والاجتماعية النافذة وسياسيها الفاسدين. إن مظاهر الديمقراطية Democratization التي تشهدها العديد من أنظمة "العالم الثالث" K من الزاوية هذه، ما هي إلا إفساد للديمقراطية.

إن فساد السياسيين والنخب الاقتصادية هو السمة المشتركة العظمى في النظم الكليبتوقراطية، والفساد برأي مونتسكيو يحول أية حكومة إلى حكومة استبدادية. وحيثما استشرى الفساد وتشكل رأي عام حاسم حول وجود هذا الفساد فإن ذلك يشير إلى مشكلات أكثر عمقا في النظام مثل فشل النظام القضائي؛ عدم قدرة الإعلام وغيرهما من مؤسسات المساءلة والمحاسبة على القيام بأدوارها؛ تراجع المعارضة الجدية والمنظمة؛ وانحسار السياسة إلى أضيق مساحة مرتبطة بمركز تحكم أحادي. يصبح الفساد هو دماء الحياة الذي يعيد إنتاج ذات النظام باستمرار⁷، وهو (أي النظام الكليبتوقراطي) ما يتطلب عملية استبعاد ممنهج للسياسة كشأن عام، وللغوى السياسية المنظمة. أي أنه ينزع منهجيا إلى خلق حالة من التفرغ السياسي Depoliticization للمجتمع كشرط ضروري لتقليص قدرة المعارضة السياسية والقوى الاجتماعية المتضررة من تحالف قوى السوق مع السلطة السياسية، على الحشد والاحتجاج، وبما يشمل المجتمع المدني المنظم من أسفل إلى أعلى.

إنه نمط جديد من النظم السلطوية المرتبطة بالديمقراطية ما بعد الليبرالية وتجد شرعيتها خارج نطاق مجتمعا، وتنشئ مؤسسات سياسية وعلاقات اجتماعية "ديمقراطية" بالقدر الذي تتطلبه استمراريتها. هكذا تفسد الديمقراطيات بحسب مونتسكيو: عندما لا يعود الناس يطابقون بين مصالحهم ومصالح الوطن، وحيث يسعون للحصول على قوة سياسية استثنائية فوق بعضهم، ويغيب مبدأ الديمقراطية الأساس وهو الفضيلة السياسية Political Virtue. إن هذه الحالة تقوم بفعل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية-السياسية في إطار أيديولوجيا فردية تقوم على نظام يفرق بين الناس Differentiation /استنادا إلى تقسيم فوقى للعمل، وهنا يكمن التلازم بين الهندسة الاجتماعية Social Restructuring والنيولبرالية من جهة والكليبتوقراطية من جهة ثانية باستخدام أدوات الدولة، والمجتمع المدني، وابتكار ثقافة سياسية جديدة ملائمة لهذه الأيديولوجيا.

⁷ Carl Gershman. (2016). *Unholy Alliance: Kleptocratic Authoritarians and their Western Enablers*, World Affairs.

<http://www.worldaffairsjournal.org/article/unholy-alliance-kleptocratic-authoritarians-and-their-western-enablers>

(3)

الدولة والنيوليبرالية

إن أحد أبرز سمات العولمة هو أنها شكلت ثورة في علاقات القوة بين لاعبي السوق من جهة، والدولة-القومية من الجهة الثانية بحيث برز انتصار قوى السوق على الدولة وانتقال مركز ثقل قرارات الاقتصاد-السياسي إلى قوى السوق المعولمة. هذا لا يعني بأن الدولة القومية لم تعد ذات صلة؛ بل على العكس تماما. ازدادت أهمية الدولة القومية بالقدر الذي تتطلبه تدفقات رأس المال والتجارة والأفكار من عمليات تنظيم وتغيير للقوانين ورعاية للشكل الجديد لعلاقات القوة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالسوق. فعمليات إعادة الهيكلة والاستثمارات الأجنبية وسواها تحتاج إلى درجة من اليقين والاستقرار الذي لا يمكن للاعبين الاقتصاديين في أي بلد تحقيقه؛ الدولة وحدها هي التي تستطيع، بصرف النظر عن طبيعة هذه الدولة. يتبع ذلك افتراض هام آخر هو أن "الأسواق الحرة التي تلبى إمكانيات الخيار الحر للأفراد ستكون الاستراتيجية الرئيسية للقضاء على الفقر. وهذه تقتضي وجود حكم جيد (رشيد)، وهذا يعرف بأنه القواعد التي تجعل الأسواق تعمل بشكل كفاء."⁸ وفق هذه المنطومة المتكاملة من الافتراضات تتحول السياسية إلى رديف لتكريس النظام الاقتصادي، ويغدو تغيير تموضع القوى الاجتماعية بالنسبة للمجالين (الاقتصادي والسياسي؛ أي العام والخاص) ضرورة تقتضيها متطلبات تقليص قدرة المجتمع على الممانعة.

إن ما يضعف الدولة القومية في هذه الحالة هو تراجعها في ظل الاقتصاد ما بعد الليبرالي عن جزء كبير وهام من وظائفها الاجتماعية التي مكنتها حتى عهد قريب من الصمود واكتساب الشرعية والقبول من مواطنيها. فقد أجبرت الدولة على تلزيم هذه الوظائف لقوى السوق، وتراجعت -بحكم مطلب تقليص عجز الموازنة والخصخصة- عن القيام بأدوار اجتماعية تحافظ على درجة من التوازن بين قوى السوق والحاجات الاجتماعية.

انعكست هذه التغييرات الاقتصادية-السياسية في العالم الثالث على شكل معدلات فقر وبطالة متزايدة في ظل توفر الليبرالية دون الديمقراطية، أو لنقل ديمقراطية بالقدر الذي تتطلبه عمليات اللبرلة الاقتصادية. وأصبحت النخب التي تتحكم بالحياة الاقتصادية والحيز السياسي أكثر تركيزا وأكثر ضراوة بحكم ما تتمتع به من قوة استثنائية في مواجهة مجتمعات ينهكها الفقر والبطالة وغياب التنظيم السياسي. قادت هذه التغييرات إلى تآكل سريع وعنيف في شرعية الدولة في العالم النامي، وبحكم غياب المأسسة الديمقراطية

⁸ جابر، فراس. 2010. خصخصة فلسطين، في: كتاب، إيلين واخرون. وهم التنمية، ص 103

لم تتمكن الدولة في كثير من الأحيان من استيعاب الاثار العميقة للتحول النيوليبرالي مما قاد إلى تفكك الدولة في كثير من الأحيان وبرزت الكيانات المتطرفة داخلها، وتحولها إلى دول فاشلة *Failed States*.

أما في العالم المتقدم فقد قادت عمليات التلزم على نطاق واسع مترافقة مع التجارة الحرة إلى إلحاق أضرار فادحة بالطبقات الوسطى وبالذات أدنى هذه الطبقة وبالطبقة العاملة. ولما كانت هذه الدول هي ديمقراطيات مأسسة فقد شهدت ردود فعل متطرفة ليس على شكل التفكك والفسل، بل على شكل النزعات الشوفينية وتفشي مبول الاستعلاء القومي مثلما حدث في تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية، وصعود قوى اليمين المتطرف في عدد من دول أوروبا.

(4)

الدولة والنيوليبرالية: الحالة الفلسطينية

بالرغم من النقاش النظري المحق بأن الحديث عن الديمقراطية أو الدولة لا يستقيم في ظل الاحتلال، إلا أن الوقائع الصلبة تقول بإمكان التعامل مع السلطة الفلسطينية ككيان سياسي يستند إلى منظومة اقتصاد-سياسي مرتبطة بالقوى المعولمة بعمق أكبر بكثير من الدول العالم-ثالثية بحكم التبعية الاقتصادية للاحتلال والاعتماد الكبير على العون الخارجي. أي أن ما تتعرض له الدولة القومية من تاكل في وظائفها لصالح قوى السوق يأخذ بعدا مكثفا في الحالة الفلسطينية تحولت فيها السلطة الفلسطينية إلى مكون مركزي في منظومة الاقتصاد النيوليبرالي المفروض من أعلى على الفلسطينيين. وإن كان نمط الاقتصاد النيوليبرالي يتناقض من حيث المبدأ مع نمط الاقتصاد الريعي الذي تمثله الحالة الفلسطينية، فإن التقاء النمطين هو ما يحول الدولة/السلطة إلى نموذج خاص من الكليبتوقراطية.

يمكن التأريخ للتحوّل الانعطافي في خيارات السلطة/الدولة الفلسطينية نحو النيوليبرالية في مرحلة مابعد الانتفاضة الثانية التي قدمت لاسرائيل وللمانحين الدوليين فرصة "الصدمة" (إذا ما استعرنا التعبير الشهير في كتاب ناعومي كلاين *The Shock Doctrine*) اللازمة لتفرض على الفلسطينيين خيارات لم تكن لتلقى النجاح قبل ذلك. إن ما عزز هذا الانعطاف هو الأزمة المالية للعام 2006 عندما أعلنت الدول المانحة كلها تقريبا ودفعة واحدة عن وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية الأمر الذي أحال عشرات الاف الموظفين إلى المكوث في البيوت، وأدى إلى تدهور خدمات الصحة والتعليم والصحة العامة إلى حافة الانهيار

الشامل. قدمت هذه المناسبة فرصة لاختبار قدرة القوى الدولية على ضبط توجهات النظام السياسي الفلسطيني⁹ عبر بوابة الترتيبات الاقتصادية/المالية: نظام ضرائب يتناسب مع اقتصاد السوق، خصخصة قطاعات هامة، واعتماد خدمات الدفع المسبق... الخ؛ والسياسية المتعلقة بإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة/السلطة السياسية والأمنية.

تشكل هذه المرحلة حالة انقطاع للاستمرارية التاريخية لمرحلة ما قبل أوسلو والتي لم تستكمل في عهد ياسر عرفات. إذ تعمقت التوجهات ما بعد الليبرالية للدولة/السلطة في عهد أول حكومة فلسطينية بعد الانقسام، حيث "حول [رئيس الوزراء سلام فياض] دور السلطة إلى مجرد مراقب، وبنى سياسة الحكومة نحو هذا التوجه، ودعم باتجاه تقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد"¹⁰ جلبت حالة الانقطاع معها مفاهيم جديدة وخطاب سياسي-اجتماعي مختلف أعاد تعريف الفلسطينيين لواقعهم ومحيطهم حيث تفهم عملية تغلغل النيولبرالية في الحياة الفلسطينية اجتماعيا بمستويين مترابطين أيديولوجيا وموضوعيا في إطار فكرة تأسيس الدولة استنادا إلى المبادئ النيولبرالية:

الأول: الطرق التي تستخدمها النخب السياسية المسيطرة، والأكاديميين، ومراكز البحث، والمؤسسات الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني لنشر السياسات النيولبرالية؛ *والثاني:* الممارسات الاقتصادية اليومية للأفراد والمجموعات الاجتماعية التي تنتزع إلى الاستهلاك والاقتراض والفردية والمنافسة الشرسة. لقد أدى هذا الانقطاع والارتباط بالنظام الجديد إلى انقلاب حاد في القيم والممارسات الاجتماعية التي ميزت المجتمع الفلسطيني في المرحلة السابقة مثل التكافل الاجتماعي، وثقافة التطوع والمشاركة، والاقتدار وسواها من القيم الجماعية التي تعزز غيابها بعد "صدمة" الانتفاضة الثانية، والتي دفعت لأعلى التراتبية الاجتماعية والسياسية بنخب جديدة مرتبطة بالاقتصاد النيولبرالي بطرق مختلفة.

إنه نموذج حي للانتقال من الأبوية المحدثّة Neo-patrimonialism إلى ما بعد الليبرالية. ومن المثير حقا مراقبة كيف يمكن أن يتطور نظام دولة تحت الاحتلال باقتصاد سياسي قوامه الربيع Rent والالتزام بالضوابط النيولبرالية التي تجاوزت خصائص النظام الزبائني المحدث Neo-patrimonial مع احتفاظها ببعض مرتكزاته وبخاصة شخصنة القوة السياسية والفساد، وغياب

⁹ إياد الرياحي. (2010). "المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية"، في: وهم التنمية (تحرير ايلين كاتاب واخرون)، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-فلسطين ص 17

¹⁰ جابر. 2010. مصدر سابق

المساءلة¹¹، وهو ما يبرر إلى حد كبير التوصيف الكليبتوقراطي المحدث. إذ كيف يمكن فهم الديمقراطية في سياق هذا النظام، حيث تأخذ عملية التنمية برمتها إن وجدت الطابع الغربي؟

إن الريعية هي السمة الملازمة لشبه-الدولة quasi state الفلسطينية حتى قبل الأحداث المفصلية في العامين 2006 و2007، بما في ذلك عائداتها الضريبية التي تحول إلى خزينتها من خلال النظام الضريبي الإسرائيلي على شكل ريع مسيطر عليه خارجياً، الأمر الذي حول شبه-الدولة هذه إلى دولة زبونة client state.¹² تعمقت الريعية في السنوات العشر الأخيرة، ومعها السمة الرئيسية للنظم الكليبتوقراطية: الفساد. فإلى جانب منظومة البوابات والحوجز التي أوجدت شبكة من الرشاوى والتجارة السوداء والاحتكارات¹³ التي يتحكم بها مسؤولوا السلطة ونظرائهم الاسرائيليين، أدى تدخل الدولة/السلطة في وضع ترتيبات الاقتصاد الجديد إلى منح حقوق احتكارية لشركات بعينها، ومنع التنافس على العقود العامة، الأمر الذي خلق التحالف غير المقدس بين الرسميين في جهاز الدولة/السلطة وبين شرائح القطاعين الخاص وغير الحكومي، وهو ما تطلب باستمرار تحديد قواعد الرقابة الديمقراطية والقانونية. وإن كانت النظم الليبرالية وما بعدها تقوم على منع الربيع والزبائنية إلا أن الحالة الفلسطينية قد شهدت تحولاً عميقاً عبر مبادرة الدولة/السلطة إلى نمط اقتصاد سياسي مغاير للذي ساد إبان ياسر عرفات حيث تشير الوقائع إلى تعمق ظاهرة الربيع بحكم الحاجة المستمرة للوعون وارتهاق الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد وللقرار السياسي الاسرائيليين، الأمر الذي زاد من تراكم الثروة والأرباح بأيدي القلة القادرة على تمويل سعيها للربيع وقدرتها على بناء تحالفات مع الدول/السلطة، إلى جانب تغلغل الأعمال الخاصة وتخلي الدولة عن وظائف وأدوار اجتماعية عديدة. يتطلب هذا النظام تقليص قدرة المجتمع على التفاوض حول ترتيبات النظام الاقتصادي والحياة السياسية عبر الإقصاء والتهميش وتغيير موقع الناس من عملية الإنتاج. إن هذا التغيير يظهر جلياً في بنية ووظائف وخصائص "المجتمع المدني الجديد" في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967.

¹¹ Mushtaq Khan. (2004). "Evaluating the emerging Palestinian state"; in *State Formation in Palestine: Viability and governance During a Social Transformation*, Mushtaq Khan and others (eds), Routledge Curzon. P 23

¹² Mushtaq Husain Khan. (2004). *State Formation in Palestine*, p 5

¹³ Look Mohamed M. Nasr. (2004). "Monopolies and the PA"; in *State Formation in Palestine: Viability and governance During a Social Transformation*, Mushtaq Khan and others (eds), Routledge Curzon, p.p 168-189

(5)

المجتمع المدني

ينبغي التمييز بين مفهومين للمجتمع المدني: العضوي، وغير العضوي. فإذا كان الأول مرتبطاً بنشأة الدولة القومية وأحد أشكال الفعل الاجتماعي المنظم من أسفل في ظل اقتصاد سياسي رأسمالي كلاسيكي، فإن الثاني مرتبط باليات ومفاعيل العولمة النيوليبرالية، خاصة عندما يأخذ شكل منظمات الأنجزة العابرة للقوميات. لذلك نرى هذا الأخير يقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها الدولة حتى عهد قريب، قبل أن تتخلى عن هذه الوظائف في ظل النظام النيوليبرالي المعولم.

لم يعد مفهوم المجتمع المدني هو ذاته الذي تحدث عنه أليكسيس دي توكوفيل، أو عبدالرحمن الكواكبي، ولا سان سيمون. برأي هؤلاء (بكثير من التبسيط) فإن الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي يتضمن اختيار الناس لبناء أطر التضامن في مسعى لموازنة العلاقة مع السلطة السياسية التي تستحوذ القوة Power. وهذا التحديد المفاهيمي لا ينطبق على منظمات الأنجزة المعولمة والتي تلعب دوراً محورياً كأحد ميكانيزمات ضبط توجهات النظم السياسية والسلوك الاجتماعي من خلال التدخل الخارجي بالذات في مجال الاقتصاد السياسي، وما يتبعه من قيم سياسية واجتماعية.

بدأ التحول من حالة المجتمع المدني إلى حالة الأنجزة على المستوى الدولي، وكذلك الفلسطيني بعد العام 1990، بفعل بروز نمط جديد من المنظمات غير الحكومية المعولمة والمرتبطة بحكوماتها في العالم الغربي. قدمت هذه المنظمات العون المالي والفني والاستشاري للمنظمات غير الحكومية ولمنظمات المجتمع المدني المحلية، وهو ما جلب معه أشكالاً جديدة من العمل التنظيمي والموضوعي سادها نزعة الاحتراف والعمل وفق ضوابط المساءلة والعقلنة المرتبطة بمفهوم الحكم الرشيد Good Governance في سياق اللبرلة الاقتصادية والسياسية¹⁴. وهذا منسجم تماماً مع فكرة الحوكمة التي تفرضها الليبرالية الجديدة في ميدان الممارسة السياسية للأنظمة والدول مثلما أشرنا سابقاً، وبما يخلق حالة تطابق بين الحيزين الخاص والعام في منظومة متكاملة من التحكم في بنية وسلوك المجتمع.

وإن كانت الدراسات في عهد ما قبل الليبرالية الجديدة تعزو تعذر الديمقراطية في العالم الثالث إلى سحق الدولة العالم-الثانية لمجتمعاتها المدنية، فإن الليبرالية الجديدة تقدم أحد أهم أدواتها من خلال المنظمات غير الحكومية التي تنتشر انتشاراً كبيراً في

¹⁴Sari Hanafi and Linda Tabar (2004) Donor assistance, rent-seeking and elite formation; in *State Formation in Palestine*

هذه الدول كبديل لمنظمات المجتمع المدني "العضوية". يتم تقييم أداء هذه المنظمات وفق المعايير النيوليبرالية الملائمة لاعتبارات السوق والجمع بين الاقتصاد الحر والحكم الرشيد: تقاس -وفق هذا المنطق- فعالية أي منظمة "بعالميتها، وبمصطلحات ومعايير رأسمالية من مثل قدرتها على الترويج للبرامج، واعداد المستفيدين المستهلكين للسلع التي تبيعها، والفعالية والكفاءة(...) والتكرار والمنافسة".¹⁵ وهي المعايير المستمدة من ذات الأيديولوجيا ما بعد الليبرالية، والتي تأتي في سياق الخصخصة.

نشأ في فلسطين (المناطق المحتلة بعدوان 1967) نظام regime لمنظمات الأنجزة هو جزء من منظومة متكاملة أعادت صياغة مفهوم وممارسة الديمقراطية بما ينسجم حصرا مع المفهوم النيوليبرالي للديمقراطية. بل إنها باتت تشكل البديل للديمقراطية غير المُدرّكة في الحالة الفلسطينية. فمنظمات الأنجزة هي نتاج للنظام الرأسمالي ما بعد الليبرالي وقد أدركت مجتمعاته المدنية نظمها الديمقراطية منذ زمن بعيد. تضم هذه المنظومة كل من السلطة الفلسطينية، إسرائيل، المانحين الدوليين وقطاع الأعمال، وتنهض بالأعباء التي يفترض بحكومة الاحتلال، و/أو حكومة السلطة الفلسطينية القيام بها. وبينما تتكفل السلطة الفلسطينية بتقديم خدمات مرتبطة بنظام السوق، تحدد الدول المانحة أولويات التنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الناتجة عنها معتمدة في ذلك على القطاع الخاص وعلى منظمات الأنجزة المنغمسة، شأنها شأن القطاع الخاص والسلطة، في السعي إلى الربح والارتباط بالمرجعيات الدولية. إن تغير مبنى ووظائف المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية نحو الأنجزة المعولمة نتج عنه حقائق ذات صلة بإعادة البناء الاجتماعي، وتحديد أجنداث وأولويات المجتمع السياسي الفلسطيني :

- بلغ عدد منظمات الأنجزة الناشطة في المناطق الفلسطينية المحتلة 2800-3200¹⁶ (بعض التقديرات تشير إلى 3600)¹⁷. توظف وتشغل هذه المنظمات بشكل دائم أو مؤقت ودوري حوالي 40-50 ألفا، وتحصل سنويا على تمويل يقدر بحوالي 1.6 مليار دولار سنويا. إن موازنة الحكومة الفلسطينية المعلن عنها للعام 2018 -على سبيل المثال- قد بلغت 5.8 مليار دولار، مما يعني بأن هذه المنظمات تسهم حوالي ثلث الناتج القومي الإجمالي الأمر لذي يجعلها لاعبا اقتصاديا وسياسيا مؤثرا في المجتمع الفلسطيني؛

- إن هذه الإمكانيات في مجتمع فقير مثل المجتمع الفلسطيني تمنح هذه المنظمات القدرة على تغيير الأجنداث الاجتماعية والسياسية عبر برامجها التي لا تعكس بالضرورة معالجة المشكلات الأكثر عمقا في المجتمع الفلسطيني وبخاصة المسائل ذات الصلة بعلاقات القوة والتحرر الوطني. كما إنها تشكل مركز جذب واستقطاب بديل للأجسام السياسية

¹⁵ سلمى، أميرة. 2010. المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية، في: وهم التنمية. مصدر سابق

¹⁶ <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/8/232>

¹⁷ <http://www.palestineconomy.ps/article/4907/>

ولمنظمات المجتمع المدني المرتبطة بالبناء الاجتماعي الفلسطيني لما قبل التحول. لقد استطاعت هذه المنظمات جذب أعداد متزايدة من الشباب الفلسطيني إلى أنشطتها وبرامجها نظرا لسهولة العمل من خلالها، ولطابع أنشطتها المغربي للشباب الذي يشكل بديلا للانتماء السياسي. أسهمت هذه الديناميكية في حالة التفريغ السياسي المشار إليها أعلاه، وحرمان القوى السياسية المنظمة من أحد أهم مواردها التعبوية؛

- نشأت في المجتمع الفلسطيني بفعل هذا الحضور الكثيف للمنظمات غير الحكومية نخب جديدة مرتبطة بالنظام المعولم الذي تعبر عنه هذه المنظمات. تجسد النخب الجديدة نمودجا بديلا لأسلوب الحياة يعزز الشعور العام بحدة الاستقطاب الاجتماعي، نظرا لما تتمتع به من امتيازات لا تقتصر على الرواتب المرتفعة مقارنة مع رواتب غالبية الموظفين العموميين أو العاملين في القطاع الخاص. لقد دفعت هذه الامتيازات المزيد من الكفاءات الأكاديمية والتقنية إلى السعي للاتحاق بمنظمات الأنجزة من أجل المكانة والمال، مما أدخل مزيد من القطاعات سباق الربيع الذي يشكل أحد أهم عوامل الفساد، وتترافق هذه النزعة مع تبلور الانحيازات السياسية المرتبطة بالربيع والعمل وفق أولويات المانحين.

قادت مجمل التغييرات انفة الذكر إلى تغييرات عميقة ليس فحسب في القيم الجماعية والثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني، بل إلى تغيير الاجندات والاهتمامات الاجتماعية بالتركيز على القضايا المرتبطة بالنظام المعولم، وخلقت عددا يكاد يكون لا منتهايا من البرامج والمشاريع وورش العمل والمؤتمرات التي منحت الفلسطينيين عشرات الاهتمامات المذرة والبعيدة عن استراتيجية جماعية أو توافقية تتصدى لهمومهم الجماعية المشتركة، وبخاصة تلك ذات الصلة بمقاومة الاحتلال (بالمعنى الواسع للكلمة)، وتغلغل المصالح الخارجية.

في هذا السياق ليس من الغريب أن يتم العمل على تقويض العمل النقابي بخاصة في أهم القطاعات العاملة في المجال العام، حيث تتكزز الطاقة الرئيسية للحشد والتعبئة الجماهيرية التي يتطلبها حضور الديمقراطية في الحياة العامة؛ ولنا في حرمان المعلمين من تشكيل نقابتهم الخاصة، وكبح واحتواء نقابة العاملين في الوظيفة العمومية ومحاولات منع انعقاد المؤتمر العام للاتحاد العام لنقابات العمال أمثلة تناقضات الوضع الذي حاولنا توصيفه بين تغلغل واتساع نطاق ووظائف منظمات الأنجزة من جهة، وقمع واحتواء المبادرات الحرة للقوى الاجتماعية التي تسعى إلى الاحتجاج على التفاوت الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية من جهة ثانية. فمنذ قيام السلطة الفلسطينية وبشكل خاص بعد العام 2006، تركز جزء هام من توجهات الدول المانحة وسلوك السلطة الفلسطينية حول فكرة "تطوير المجتمع الفلسطيني" عبر خلق فئات وشرائح تستفيد من سياسات العون الخارجي، تحت شعار

"دعم المعتدلين"، ومحاربة المتطرفين¹⁸. لقد كانت النتيجة الأولية والأكثر عمقا لهذه السياسات هي إعادة بناء المجتمع الفلسطيني أو لنقل هندسته اجتماعيا باتجاهين: الأول هو الانكفاء عن السياسة، والثاني هو تفكيك القضايا الجماعية وإحلال الهموم الفردية مكانها. تنقلنا هذه النقطة إلى اجزاء الأخير من هذه الورقة حول تغييب، أو تفكيك البنى التنظيمية للقوى الاجتماعية الفلسطينية.

(6)

الإحلال الاجتماعي-السياسي

ترتبط قدرة المجتمعات على موازنة القوة الجبارة للدولة، وعلى الاعتراض وربما التفاوض حول مصيرها، بمدى تنظيمها وتوفر إمكانيات تعبئتها في سبيل الدفاع عن حقوقها. فمن يمتلك اليوم القدرة على الحشد والتعبئة والتنظيم في ظل التطورات سابقة الذكر؟ أو بصيغة أخرى أين تكمن القوة الخلاقة وكلاء agents التغيير والدفاع عن قيم العدالة والمساواة والحرية؟

إن عملية الإحلال والإزاحة الاجتماعية التي أثمرت تحولات عميقة في الحيز الاجتماعي-السياسي الفلسطيني ستصبح أكثر وضوحا إذا ما قرناها بالتحولات التي أحدثتها الانتفاضة الأولى (1987) المجيدة. فالانتفاضة الأولى مكنت القوى السياسية الاجتماعية ذات الأصول الطبقية والاجتماعية الفقيرة والوسطى المرتبطة بمنظمة التحرير وفصائلها (قيادات مخيمات اللاجئين، شرائح المثقفين الثوريين، الطبقة الوسطى من معلمين ومهنيين وتجار... الخ) على حساب القيادات التقليدية (العائلية والبرجوازية) التي تسيدت الحيز الاجتماعي والسياسي لسنوات طويلة. جاءت السلطة الفلسطينية في "جمهوريتها الأولى" حتى العام 2007 لتمثل مرحلة انتقال فريد في التركيبة القيادية سحقت وكلاء الديمقراطية والعدالة والعمل الفصائلي لصالح نموذج جديد من العلاقات الرسمية المرتبطة بمركز التحكم الوحيد: السلطة الفلسطينية ذات السمات الزبانية المحدثة، مثلما أشرنا سابقا. اليوم في "الجمهورية الثانية" ترسخت النماذج القيادية المرتبطة بالسوق والأنجزة والمبادرات الفردية المتحالفة مع دوائر العمل السياسي الذي لم يتغير مركزه بين الجمهوريتين، بل تغيرت خصائصه نحو الكليبتوقراطية. ومع تعزيز قوى السوق لموقعها بفضل التغيرات البنوية العميقة في النظام الاقتصادي الجديد، والزحف الهائل لقوى الأنجزة تغير تموضع القوى الاجتماعية بالنسبة للحياة السياسية وأولويات المشاركة السياسية وشكلها.

¹⁸ الرياحي 2010: مصدر سابق

لا غرابة والحال هذه بأن تعجز الفصائل والقوى السياسية عن حشد بضع عشرات من أنصارها ومؤيديها لفاعلية تضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام بينما تتمكن الشركات الخاصة (جوال، بال...تل...الخ) من استعراض قدرتها على الفعل السياسي من خلال مسيرات كبرى لموظفيها لذات المناسبة. وأصبح من المعتاد -والمقبول أيضا- أن تعمل السلطة الفلسطينية من خلال وزاراتها وأجهزتها على حشد جيوش الموظفين في فعاليات تأييد للقيادة السياسية كلما تطلب الأمر، بينما تلجأ أجهزة السلطة للتدخل في مواجهة حالات الحشد الجماهيري (على قلته) في مناسبات مثل احتجاجات المعلمين، أو التظاهر في مواجهة القوات "الإسرائيلية" عند (بيت أيل شمال رام الله).

في ظل هذه التغييرات تجد الشرائح والقوى الجديدة ونخبها حيزا واسعا للفعل السياسي والاجتماعي، تعززه منظومة السوق وإعلامها وأنماط السلوك الذي تحفزه وتعمل على تعزيزه في سياق تعمق الفوارق الطبقية في المجتمع الفلسطيني تبعا للاقتصاد النيوليبرالي وعلاقات القوة التي تتمركز حول النظام الكليبتوقراطي الجديد، وهو ما يظهر جليا من خلال الثنائيات الاجتماعية Dualism التي خلقها الاقتصاد الجديد، ويعززها خطاب نيوليبرالي واسع الانتشار خاصة في وسائل الإعلام.

تبلور في المجتمع الفلسطيني نظامين للخدمات والعلاقات الاجتماعية مرتبطان بمستوى الدخل والمكانة الاجتماعية المتعلقة بالقرب من مركز التحكم في السلطة الفلسطينية وقوى السوق والأنجزة المعولم: أدى انتشار المدارس الخاصة مترافقا مع الانطباع العام (وهو انطباع له مبرراته) بتراجع وترهل الجهاز التعليمي الحكومي إلى توجه مزيد من العائلات لإرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة. إلا أن الكلفة الباهظة لهذه المدارس تجعلها بعيدة المنال لغالبية العائلات الفلسطينية، الأمر الذي فرز نظاما تعليميا "متطورا" (مع التحفظ فيما يتعلق بجودة العملية التعليمية) وذو "برستيخ" وهو متاح لمن يملك، وآخر ذو سمعة رديئة وهو متاح لمن لا يملك الخيار الأول. إلى جانب ذلك طورت العديد من المؤسسات العامة مثل المعابر، والخاصة مثل البنوك وأماكن الترفيه المستشفيات أنظمة فرز تعرف بأسماء عديدة مرادفة للـ "في اي بي" بحيث تحظى نخبة من يملكون (المعادلة هنا نسبية بطبيعة الحال) بمعاملة تفضيلية، أو تقام أماكن الترفيه والمقاهي والمطاعم ومحال التسوق المكلفة في أحياء بعينها في المدن الكبرى.

في هذا السياق يتم تقديم نماذج بديلة للحياة تقوم على الاستهلاك لمن يملك، تحولت بموجبها أحياء كبرى أو مدن بكاملها لنموذج يحاكي رام الله (هو ما أسميه رمللة المناطق المحتلة) ، ووصل هذا النموذج ذروته التمييزية في مدينة روابي. يجري تعزيز صورة نمطية مبهرة لهذه النمذجة الاجتماعية الشاملة من خلال خطاب جديد ووسائل دعائية وإعلام جماهيري تقدم هذه النماذج باعتبارها تجسيد لقيم الحرية والليبرالية والانفتاح والتطور. إذ أخذت مفردات الريادة entrepreneurship والمسؤولية

الاجتماعية (هذه الأخيرة في سياق ترجمة منحرفة لأصل التعبير المرتبط بالنيوليبرالية وذلك تجنباً للفت النظر إلى هذا الأصل، وللتغطية على أن أصل المفهوم مرتبط بتلزييم outsourcing الوظائف الاجتماعية للدولة إلى القطاع الخاص)، وتسيد مفردات الاستهلاك. إن الاستماع إلى الإعلانات التجارية لشركات القطاع الخاص ذات البعد المعولم يعطيك فكرة عن هذا الخطاب: ستجد الربط بين قيمة ما تشتريه من خدمات انترنت وقيمة الحرية، وبين الوحدة الوطنية ووصول شركة اتصالات إلى جمهور بعينه، والاستخدام الكثيف للرموز الوطنية ومفردات العمل الكفاحي (الوطن، البناء، "مكافحة الفساد"، العلم، الاستقلال، القدس العاصمة... الخ) في سياق ترويجي تجاري يسلمها عن سياقاتها الكفاحية.

خلاصة القول بأن التغييرات المنهجية التي حلت بالمجتمع الفلسطيني في السنوات العشر الماضية توازي في عمقها وتشعبها، وما أحدثته من إحلال واستبدال للنخب ذات القدرة على التأثير والقيادة، وباستنادها إلى تغيير تموضع القوى الاجتماعية من العمليات الاقتصادية والسياسية، قد خلق مجتمعا ذو وعي مفارق لواقعه. إن إعادة موضعة القوى الاجتماعية في سياق المشروع النيوليبرالي المتلاحم مع الكليبتوقراطية قد أسفر عن تفكيك ومن ثم تركيب البنية الاجتماعية الفلسطينية، ومعها الاهتمامات الجماعية للفلسطينيين باتجاه تذييري لا-سياسي ملائم تماما لأهداف ومصالح النخب الجديدة وارتباطاتها الاقتصادية-السياسية، وعمقها الاجتماعي.